طبق الاصل

مؤيد نعمة

التجارة غير القانونية للأسلحة الخفيفة أكثر فتكاً من أسلحة التدمير الشامل

بقلم: ستيف رايت

في المؤتمر العالمي الذي عقد في نيويورك للفترة ٩-٢٠ حزيران عام (٢٠٠١) اثيرت رسمياً مسألة الأسلحة الخفيفة ودورها في تفاقم الصراعات في العالم، كما عرضت امام الأمم المتحدة بشكل مفصل وموثق، وأكد المجتمع الدولي ان التجارة غير القانونية لهذه الأسلحة تشكل تهديداً حقيقياً وبخاصة لشعوب افريقيا (اقرأ بيرنار آدم. الاسلحة الخفيفة. دمار شامل. لوموند دبلوماتيك، نيسان ١٩٩٨، وانظر أيضاً. اليزابيت كليغ واندرو ماك لين، ١٩٩٩. نحو انجاز برنامج العمل الإقليمي لجنوب افريقيا حول الأسلحة الخفيفة والتهريب المحظور. معهد الدراسات الأمنية. بريتوريا). وينبغي ان لا ننسى ان كل الأسلحة الخفيفة تقريباً التي بيعت بعيداً عن سيطرة الدول ورقابتها قد تم تصنيعها وبيعها بطريقة قانونية (هذه المقالة مأخوذة كثيراً من (لورا لمب، . السوق السوداء العالمية للاسلحة الصغيرة . Zed boods لندن ٢٠٠٠/ ومن اجل ممارسة تجارة/ مشروعة/ مع الاحتفاظ بالاسواق/ غير المشروعة/ لجأت بعض الدول الغربية إلى اعتماد آليتين اساسيتين: السمسرة والانتاج المرخص. ومهنة السمسرة تقوم على جمع المشتري والبائع والناقل ومقدم المال والضامن لتنظيم نقل الأسلحة أو الذخائر، وتعقد هذه الصفقات التجارية على ارض لا تدخل إليها الاسلحة اطلاقاً، ولا يملكها السمسار وهكذا يصبح من السهل على جميع الأطراف الالتفاف على القونين الوطنية. وفي داخل الاتحاد الأوروبي تعتبر صناعة هذه الأسلحة راكدة إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تطور الطلبات العامة، غير ان القدرة على تصنيع هذه الأسلحة قد تضاعفت في اماكن أخرى من العالم، فالبندقية الأمريكية (FAL) والبلجيكية (m16) والالمانية (G3)، والـ(AK 47) أو قاذفة الرمانات الروسية (RPPG7) والرشاشة الإسرائيلية(عوزي) أو الـ(MP5) البريطانية من شركة هيلكر وكوخ (H,K) صنعت في دول أخرى وبطريقة الانتاج المرخص.

وتضاعف عدد الدول التي تنتج الأسلحة الخفيفة بين الاعوام ١٩٦٠. ١٩٩٩ إلى ست مرات / انظر بيت آبل . الفصل الرابع من (Running Guns) اتجاهات التصنيع وعالمية المصدر. فدول أوروبا الشرقية خففت من اسلحتها الخفيفة على وفق معايير معاهدة وارشو . والتي ارسلتها إلى مناطق الصراع في العالم . لكي تستعيد ترسانتها . وبصورة مرخصة. على وفق معايير منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) ترسانة أوروبا الشرقية طليقة: تدفق الأسلحة الخفيفة نحو مناطق الصارع (Basic Papers). العدد ٢٦ أيار ,١٩٩٨ وبموجب بحوث حديثة فان (٣٨٥) شركة تقع في ٦٤ بلداً تصنع الأسلحة الخفيفة أو الذخائر، ومع ذلك فان السرية المفروضة على هذا النوع من التجارة تفضي إلى الاعتقاد بان هذه التقديرات اقل من الواقع بكثير.وجرت التجزئة والخصخصة في صناعة الأسلحة في الكتلة الشيوعية السابقة، وليست لدينا معلومات تتعلق بقدرة هذه المصانع الصغيرة على التصنيع.. والولايات المتحدة الأمريكية وحدها التزمت بذلك، إذ تشير الارقام الرسمية في وزارة الدفاع إلى انه تم تصدير ما قيمته (١,٥) مليار دولار من الأسلحة الخفيفة والذخائر وقطع الغيار للفترة ما بين ١٩٩٦. ١٩٩٨، وبواقع ١,٦ مليون من الأسلحة النارية وما يقرب من (٢٠٠) ألف رمانة وأكثر من ملياري خرطوشة (وزارة الدفاع الاميركية . التقرير الخاص بقانون المساعدة العسكرية الخارجية المقدم إلى الكونغرس، للسنة المالية ١٩٩٦ و ١٩٩٧، و,١٩٩٨

ويمكن تفسير هذه الزيادة الواضحة في عدد الشركات والدول المنتجة للاسلحة الخفيفة، بنقل التكنولوجيا وانتاج الاسلحة الذي صار ممكناً وسهلاً عبر اتفاقيات الانتاج المرخص. ومن خلال هذه الطريقة الموارية والملتوية، فان تصنيع الأسلحة الموجود في بلد ما يسمح لشركة تقع في بلد آخر، باعادة انتاج اسلحته، وترافق هذه الاتفاقيات عادة وبصورة عامة معلومات تكنولوجية دقيقة جداً وأحياناً كل البرامج والمعلومات الضرورية لكي تستطيع المكائن انتاج نسخ مطابقة للنموذج الاصلي..

ان الانتاج المرخص ليس مفهوماً جديداً، فالانتاج الوطني في بلجيكا كان في عام ١٩٨٩ يقوم على هدف تصنيع رشاشت (موزر) الألمانية المرخصة للجيش الوطني. وفي الاعوام ١٩٦٠. ١٩٩٩ وقع (١٤) بلداً على اتفاقيات للانتاج المرخص بادارة شركات موجودة في (٤٦) دولة، كان قسم كبير منها الدول النامية ومن بين هذه الدول النامية، البرازيل، تشيلي، اندونيسيا، كوريا الشمالية، والجنوبية، باكستان، سنغافورة، جنوب افريقيا وتركيا قد صدرت بعد ذلك الأسلحة المصنعة في اطار هذه الترتيبات. كما يقول (بيت آبل) وهي صادرات يخالف معظمها مفردات اتفاقيات الترخيص الموقعة، ولدى مصنعي الأسلحة بلا شك أفضل الخبراء في نفي المسؤولية ففي ثلاثة امثلة تسمح لنا بأن نرى كيف يمكنهم الالتفاف والتحايل على القوانين و(أنظمة حسن السلوك) التي تبناها الاتحاد الأوروبي في حزيران عام ١٩٩٨، دون الخضوع إلى المراقبة الدقيقة من الدول. ان الأسلحة التي تنتجها شركة هيكلر وكوج (H,K) معروفة في العالم كله، واعتمد أربعون جيشاً في العالم رشاشتها من نوع (G3) عيار (٧,٦٢) ملم. وصنعت بصورة مرخصة في (١٢) بلداً، ثم اخذتها شركة/ رويال اوردتس (R.5) وهي فرع من شركة (برتش ايروسبيس) في عام ١٩٩١، وكان من المستحيل على شركة بهذه الأهمية ان تمارس مبيعات غير قانونية، ومع ذلك، وعلى الرغم من الحظر الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ والمتعلق تسليم الأسلحة إلى يوغسلافيا السابقة، كان المحاربون في البوسنة والهرسك وصربيا يمتلكون أسلحة من شركة (MP5) وقصة ذلك معقدة، ففي عام ١٩٩١ كانت ألمانيا وحدها تحظر تصدير الأسلحة إلى يوغسلافيا، وقالت شركة (H,K) ان هذه الأسلحة قامت بصنعها شركة (R.5) في مقر شركاتها الصغيرة لإنتاج الأسلحة في انفيلد (قريباً من لندن) قبل عام ١٩٨٧ لكنها اكدت أنها لا تعرف كم من أسلحة الـ (MP5) سلمت إلى انفيلد، وقال احد الناطقين باسم شركة (R.5) ان الفرع البريطاني لشركة (H,K) لم يسلم يوغسلافيا أية أسلحة اطلاقاً وانه التزم بدقة بقوانين حكومة جلالتها ولم يصدر الا نحو الاماكن التي يمتلك فيها موافقة. واضافة: لا يمكن ان يحملونا المسؤولية عما يمكن أن يكون في أيدي الغير وبرأي شركة (بريتش ايروسبيس) فان هذه الاحداث ان وقعت فانها جرت قبل ان تشتري شركة (R.5) الـ (H.K) في عام ١٩٩١، وهذا التعليل تنقصه الصراحة لانه ينطوي على عدم وجود أية علاقة بنيوية بين شركتي (R.5) و (H,k) قبل ضمها في عام ١٩٩١، ومهما يكن من أمر وعلى الرغم من ان هاتين الشركتين لم تتصرفا من الناحية الفنية بطريقة غير قانونية إلا ان الأسلحة انتهت إلى منطقة الصراع. بعد طريق ملتوٍ بهدف الاستغلال في الموجود بين القوانين البريطانية والالمانية من اجل الالتفاف على قوانين الحظر (انظر آبل OP.cit.) وصنعت الشركة الوطنية التركية (MKEK) للصناعات الكيمياوية والميكانيكية. وبصورة مرخصة أيضاً مجموعة من الاسحلة الخفيفة، وذخائرها، وهذه التراخيص مكونة في الغالب من اتفاقيات معقدة جداً تهتم باكثر من قطع الغيار وباكثر من نوع واحد من الأسلحة. ففي عام ١٩٩٢، وقعت الشركة التركية اتفاقاً مع الشركة الفرنسية الصناعية (GIAT) وكانت مكلفة بانتاج (انابيب البندقية) ومخابئ في العربات المصفحة لنقل القطعات - مشاركة مع الشركة الأمريكية (FMC) وفي اطار برنامج غير مباشر للتعويض الصناعي (هذه الترتيبات الملحقة بالعقود، تسمى أوفسيت) بقيمة ٢٩ مليون دولار عرضت الشركة الفرنسية (GIAT) على الشركة التركية تقنياتها في انتاج ذخائر من عيار (٢٥) ملم.

كما صنعت الشركة التركية بطريقة الإنتاج المرخص أيضاً مجموعة من الأسلحة الخفيفة لشركة (H,K) ووقعت الشركة التركية في عام ١٩٩٨ اتفاقاً للانتاج المرخص مع شركة (H,K) يسمح لها بانتاج (٢٠٠) ألف بندقية هجومية نوع (HK33) عيار (٥,٥٦) ملم فوق الأراضي التركية خلال العشرة أعوام القادمة.

وهكذا وفي الوقت الذي ربطت بعض الدول مثل ألمانيا سياستها التصديرية إلى (أنقره) باحترام حقوق الإنسان، فان هذا الاتفاق زود تركيا بوسيلة مستقلة ومحلية لإنتاج اسلحتها الخفيفة، وبسرعة تمكنت من ان تجعل تلك الاتفاقيات مثمرة، ففي تموز عام ١٩٩٨ كانت الشركة التركية تعمل على تزويد (٥٠٠) قطعة من سلاح (MP5) الى الشركة الاندونيسية . اناضول . وكالة الصحافة التركية ٢٥ تموز ١٩٩٨). واستخدمت القوات الخاصة الاندونيسية التي انتشرت في تيمور الشرقية أسلحة (MP5) من شركة (H,K) وفي عام ١٩٩٧ كشف فيلم وثائقي بريطاني عن تدريب القوات الاندوسية الخاصة على استخدام السلاح (MP5. القناة ٤، لندن من ٢-٩ حزيران ١٩٩٧ . "القتل والمنفعة قبل المبدأ".

واعترفت (بريتش ايروسبيس) بان هذه الأسلحة كانت قد صنعت في عام ١٩٩٦ في مصنعها في نوتنكهام، غير أن المملكة المتحدة انكرت رسمياً توقيعها على مثل هذه التراخيص، ولم يكن هناك أي دليل رسمي على مثل هذه الاتفاقيات، واشارت الحكومة العمالية الجديدة في عام ١٩٩٧ إلى أنها تسلمت أربعة طلبات للترخيص لصناعة الرشاشات لاندونيسيا وباجمالي يبلغ (٣٦٦) سلاحاً، ومن هذه الطلبات الاربعة تم رفض ثلاثة، وسحب الرابع، ومع ذلك أعلنت الشركة التركية بعد ذلك بقليل أنها زودت قوات الشرطة الاندونيسية بنفس هذه الأسلحة، وأشار شريط وثائقي بريطاني آخر إلى ان الشركة التركية كانت قد أرسلت (٥٠٠) رشاشة صغيرة نوع (MP5) إلى اندونيسيا في أيلول عام ١٩٩٩ . في اوج الحرب في تيمور الشرقية.

فلا الفرع الالماني لشركة (H,K) ولا فرعها البريطاني استطاعا تصدير هذه الأسلحة، بسبب الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على اندونيسيا قالت شركت بريتش ايروسبيس ان اتفاقيات الإنتاج المرخص مع تركيا وقعت قبل تملك شركة (H,K) في عام ١٩٩١، ومع ذلك فان الشركة كانت تقدم مساعدتها وخبرتها إلى الشركة التركية في التسعينيات، دون ان ننسى ان الاتفاقيات الأخيرة في الإنتاج المرخص وقعت بخصوص الأسلحة (HK3) التي ترقى إلى عام ١٩٩٨). ومع ذلك كان بوسع تركيا . عضو الناتو. وليس عضو الاتحاد الأوروبي، ان تتكفل بذلك دون حيرة أو اهتمام. وباستثناء فقدان الثقة بـ(قانون حسن السلوك) الخاص بالاتحاد، كان على الاتحاد الأوروبي المطالبة بان تكمل (الخبرة الأوروبية) التي يفرضها على المرشحين للانضمام إليه تنسيق ممارستهم في تصدير الأسلحة واظهار قدرتهم على السيطرة عليها لعدة سنوات.

وفي عام (٢٠٠١) كانت الشركة الأمريكية (Colt Manufacturing)) تتفاوض لشراء شركة (H,K)، وباهتمام كبير كان المختصون بالاسلحة يراقبون الطريقة التي ستدخل كولت هذه الشركة ضمن الحدود التي حددتها القوانين الاميركية التي تذكر الإنتاج المرخص.

وكان ذلك يسبب بعض المشاكل للشركة السويسرية (Brugger Thomet) التي اشترت أسلحة (MP5) المصنعة بطريقة مرخصة في تركيا، وأضافت إليها الكاتمات. ويطمئن كراس الاعلان الصادر عن الشركة المشترين بان الحكومة السويسرية غير مطالبة بأي ترخيص للاسلحة الكاتمة أو الأسلحة النارية وتعتبر شركة باكستان أو دننس فاكتري (POF) شركة حكومية يعمل فيها (٤٠) ألف شخص ووصلت مبيعاتها في عام (١٩٨٦) إلى (٣٠) مليون دولار سنوياً وكانت تتوقع تصدير ما يعادل (١٥٠) مليون دولار في عام (٢٠٠١) وما بعده POF، العملاق الخفي، تكنولوجيا عسكرية، بون . أيلول ١٩٨٦, وتصنع هذه الشركة الباكستانية بصورة مرخصة البندقيات الهجومية نفسها (MP5) - (G3) واسلحة رشاشة من شركة (H,K) كما صنعت رشاشات (راينميتال (MPG) وذخار مضادة للمدفعية عيار (١٠٥) ملم من نوع (R.5) وبحسب احد مصنعي الأسلحة الباكستانية، فان احد الأسباب الأساسية لارتباط راينميتال بالشركة الباكستانية يكمن في قدرة الشركة الباكستانية على إعطاء المستخدم شهادات تسمح بتصدير الأسلحة الألمانية إلى الشرق االأوسط انظر.. باكستان تستخدم كجبهة لتصدير الأسلحة الألمانية، ميدل ايست، ديفنس نيوز . باريس، ٢٠ كانون الثاني ,١٩٩٢ ويحظر القانون الالماني في الحقيقة تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط وهكذا شكلت باكستان بوابة الخروج السهلة والقانونية . وبموجب معلوماتنا فان عملية احتيال أخرى اتاحت للشركات الألمانية ان تمرر للشركة الباكستانية كامل العقد المتفاوض عليه مع مشترٍ من الشرق الأوسط، ويعتقد بان الشركة الباكستانية متورطة في العديد من الاتفاقيات المريبة بما فيها بيع (١٥٠) رشاشة و(٥٠٠٠) قنبلة مميتة عيار (١٢٠) ملم و (٥٠) ألف خرطوشة ذخائر إلى مجلس بورما في ايار ١٩٨٩، دون ان ننسى بنادق (G3) إلى كينيا والتي باعها ممثل شركة (لايت ويت بدي آرمر) وهي شركة بريطانية ترفض أي تعليق على ذلك، كما عرضت الشركة الباكستانية الغاماً بشرية على دول من الشرق الأوسط. ولكي تتوقف الحكومات عن تشجيع مثل هذه التصرفات السيئة ينبغي (سد ثغرات) القوانين وينبغي ان تكون اتفاقيات الإنتاج المرخص مجازة وفقاً لقوانين التصدير الوطنية.

ولكي يكون (قانون حسن السلوك) الأوروبي عاملاً حقاً ينبغي ان يرافقه قانون يفرض احترامه والالتزام به، وينبغي منع الإنتاج المرخص لمصلحة هذا البلد أو ذاك عندما يكون البيع المباشر للاسلحة إلى هذا البلد غير مجاز، كما ينبغي السيطرة على عمليات اعادة التصدير ومراقبتها وفرض العقوبات على التحايل ويجب اقامة سيطرة ومراقبة دولية ومشتركة على وجهة البضاعة النهائية بطريقة تمنع من ان تلغم شهادات الارضاء والمجاملة كل عمليات التفتيش على مبيعات الأسلحة.

ترجمة: زينب محمد
عن لوموند دبلوماتيك

❖هامش: ستيف رايت.. مدير مؤسسة اوميغا، مانشستر.

ازالة الالغام الارضية-مهمة قابلة للتنفيذ

تناقش الناشطة الحائزة على جائزة نوبل التقدم –و التحديات –في المعركة الدائرة لتخليص العالم من الالغام الارضية.

اعتبر موت الاميرة ديانا خسارة لواحدة من اهم مساندي نشطاء ازالة الالغام الارضية. وبما ان المشكلة تبدو قد وضعت على الرف من قبل العالم، فانها تبقى كما كانت مدفعا قابلا للانفجار في أي لحظة. فلازالت ملايين الالغام من الحروب الماضية والراهنة منتشرة عبر ٨٣ بلدا، تحصد او تعيق ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ سنويا.

فعلى سبيل المثال، البلد الممزق السودان. بالاضافة الى الافراد الذين اصيبوا، فان الالغام التي زرعت خلال الحرب التي شهدتها البلاد خلال ٢١ عام قد اضرت بمجتمعات بكاملها. يتوقع ان يحتاج ٢ مليون من السودانيين الى الطعام خلال السنة القادمة، و لكن وكالات الاغاثة تقول بان كلفة ايصال الطعام اليهم هي خمسة اضعاف اعلى مما في البلدان الاخرى لان الطرق الملغومة تعني بان التجهيزات يجب ان تنقل جوا. و طبقا لبرنامج الامم المتحدة لمعالجة الالغام في جنوبي السودان، فهنالك حاجة الى ٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع ازالة الالغام في البلاد للسنة القادمة فقط.

"لا تحتاج عملية زرع اللغم الا الى دولار واحد، و لكن كلفة ازالته تكلف ١٠٠٠ دولار" كما يقول فولفكانك بتريتش الذي يرأس مؤتمرا دوليا في نايروبي هذا الاسبوع. كما تشارك في المؤتمر جودي وليامز ، وهي رائدة الحملة العالمية لتحريم الالغام الارضية. انضمت وليامز و زملائها الى حاملي جوائز نوبل للسلام عام ١٩٩٧ لاعمالهم في هذا الحقل. و تحدثت الى النيوزويك حول التحديات التي تجابه العالم للتخلص من الالغام الارضية:

نيوزويك: كيف التحقتي الى حركة ازالة الالغام الارضية؟

جودي وليامز: كنت ناشطة منذ شباط ,١٩٨١ و في نوفمبر ١٩٩١ طلب مني رؤساء المنظمات ، المؤسسة الامريكية لمقاتلي فيتنام في واشنطن و MED-ICO في المانيا ، ان اشكل حركة سياسية لمعالجة مشكلة الالغام الارضية. لم افكر قط في الالغام الارضية، مثل معظم الناس. لقد رئيت آثارها في امريكا الوسطى و لكني لم افكر فيها باعتبارها تختلف كثيرا عن الاسلحة التقليدية الاخرى.

نيوزويك: ما الذي يجعل الالغام الارضية اسوأ كثيرا من الاسلحة التقليدية الاخرى؟

جودي: انها مرعبة اكثر من غيرها لانها مصممة بشكل اساسي لكي تسبب التشوه. فيمكنها ان تدمر حيات بني البشر لبقية حياتهم. و تستطيع ان تبقى لمئات السنين، لذلك فان المرء يمكن ان يزرع لغما قد يقتل احفاد احفاده ذاته. و في نهاية الحرب تذهب البندقية الى البيت مع الجندي، و لكن الالغام الأرضية تبقى خلفه.

نيوزويك: هل من المعقول بأنكم سوف تتمكنون من تنظيف حقول الالغام في العالم؟

جودي: تم ازالة ٩٠ مليون لغم ارضي من اوربا خلال خمسة سنوات بعد الحرب العالمية الثانية. طبعا يمكن القيام بهذا. انها مسالة ارادة سياسية. انها مسالة ديمومة الالتزام. لقد ادركنا بان فكرة كل شخص كانت مثالية، و منذ زمن شن الحملة(ICBL في ١٩٩٢ الى زمن معاهدة اوتاوا لتحريم الالغام عام ١٩٩٧ استطعنا ان نثير اهتمام الرأي العام الى درجة ان الحكومات قد تفاوضت لتخليص العالم من الاسلحة التقليدية. ومنذ ذلك الوقت، تم تدمير ٥٠ مليون لغم ارضي.

نيوزويك: كيف غير فوزك بجائزة نوبل من حياتك وساعد في قضيتك؟

جودي: لقد جعلت من امي و ابي فخورين. لقد فهما اخيرا ما قمت به. طوال تلك السنوات كانا يريدا مني ان اصبح محامية. شخصيا، تلقيت الكثير من الصدمات لكي اصل الى ما ابتغيه. اني شخص انطوائي. و فجاءة تحولت من كوني احد القادة الى القائدة وفي مواجهة الالغام الارضية. كما ان الجائزة لها تأثيرا ايجابيا كبيرا على الحملة. فقد فتحت الابواب التي لم نكن نمتلكها من قبل. عندما شرعنا اول الامر في حملتنا و حاولنا اجراء لقاءات مع الحكومات، كنا محظوظين جدا اذا ما قابلنا اشخاص من ادنى المستويات، وقلما كانوا يتحملون وجودنا. وبجائزة نوبل استطيع ان اقابل أي شخص. كان تأثير الجائزة فوريا على المعاهدة. فقد تباحثت حولها ٩٠ بلد في اوسلو عام ١٩٩٧، و لكننا كنا نتساءل كم من أؤلائك قد يحظروا اواخر ذلك العام. اعلنت الجائزة و غيرت من موقف الحكومات مباشرة. حيث حضر ما مجموعه ١٢٢ بلد ووقعوا المعاهدة. و الان لدينا ,١٤٤

نيوزويك: تمر هذا العام الذكرى الخامسة لمعاهدة تحريم الالغام الارضية. اذا نظرنا الى الخلف، ما هي اعظم الانجازات منذ توقيع الاتفاقية؟

جودي: لم يكن هنالك من تبادل تجاري في الالغام الارضية منذ ستة او سبعة سنوات. و انخفض عدد المنتجون من ٥٤ الى ,١٥ هنالك برامج لازالة الالغام في ٦٥ من مجموع ٨٣ بلد زرعت فيها الغام. لم تستخدم الالغام السنة الماضية سوى اربعة بلدان طبقا لتقريرنا حول مراقبة الالغام الارضية: روسيا، بورما، النيبال و جورجيا. و لكن من قبل اعتاد الناس على استخدام الالغام الارضية بدون تفكير، لذلك فان اربعة بلدان فقط هو تطور رائع.

نيوزويك: و ما هي التحديات المستقبلية؟

جودي:ان المشكلة الاكبر كما اعتقد هي موضوع الناجين. ان نسبة الاموال المخصصة للناجين قد انخفضت بدلا من ان ترتفع. ان الناجي هو "او هي" الناجي طوال حياته. فحاجاتهم مستمرة. تقدم لهم الاطراف، وهذا حسنا، ولكنها تتلف مثل الاحذية. و تحتاج الى الاستبدال. و هم بحاجة الى اعادة تأهيل في المجتمع. فالكثير من المجتمعات التي جاءوا منها تنظر الى المعوق باعتباره لم يعد كائن بشري حي.

نيوزويك: يقول البعض بان المعاهدة عبارة عن تنبيه في احسن الاحوال لانها لا تمتلك سلطة حقيقية لدفع البلدان الى تنفيذ وعودها حول التحريم.

جودي: طبعا ان لدينا ما يقلقنا. في بداية الامر عندما وقعت المعاهدة، اطلقت عليها البلدان التي لم توقعها، مثل الولايات المتحدة" تمرين الشعور الحسن". ولكي تغطي على عدم الانضمام الى المعاهدة، ضخمت الولايات المتحدة بشكل خاص من مقدار مساهمتها في عمليات الالغام(ما يقارب المليار خلال ١٠ سنوات الماضية) و كم هي ملتزمة بازالة معاناة المدنيين. و لكن منذ عام ١٩٩٧ كنا ناجحين على مختلف الاصعدة، و لم يقولوا بعد بأنها معاهدة الشعور الحسن.

نيوزويك: رفضت الولايات المتحدة توقيع الاتفاقية لانهم يقولون بأنهم يحتاجون الالغام الارضية لاغراض الامن، خصوصا الالغام التي لا تعمر طويلا، او الالغام الذكية، التي يفترض ان تدمر ذاتيا او تصبح غير فعالة بعد فترة معينة من الزمن.

جودي: ان الولايات المتحدة جيدة جدا في الخداع. اعتقد بان كل ما قامت به ادارة بوش هو اعادة صياغة سياسة ادارة كلنتون المبكرة و اعطت الالغام اسما جديدا. لقد رفضت حركة تحرم الالغام ذلك، و الاهم من هذا رفضته الحكومات الموقعة على المعاهدة. ان الطريقة التي رأى الآخرون في العالم الامر هي: ها هنا تاتي الولايات المتحدة مرة اخرى بمعداتها عالية التقنية المكلفة لتخبرنا بان علينا ان نتخلى عن معداتنا نحن، و لكنهم سيحتفظون بمعداتهم و من ثم سوف سيبيعونها لنا. ان هذا ليس حلا. و لكن الامر ليس حول الالغام الارضية، بل حول المنحدر الزلق. لو ان الولايات المتحدة حرمت الالغام ضد الاشخاص فان الناس قد يبحثوا عن انظمة اسلحة اخرى، و هذا ليس مقبولا بالنسبة للجيش الامريكي.

نيوزويك: ما اهمية ان توقع البلدان الكبرى مثل الولايات المتحدة، لروسيا، و الصين على المعاهدة؟

جودي: من وجهة نظر الحملة، فان اهم البلدان التي يجب ان تنظم للمعاهدة هي البلدان الموبوءة بالالغام الارضية. وقد انضمت جميعها. فهم بحاجة الى تدمير خزينهم في اربعة سنوات، و الذي يعني بان الالغام سوف لن تدخل الى الارض.

نيزويك: لقد سافرتي كثيرا لمدة ٢٠ عام. ما هي اكثر التجارب ايلاما؟

جودي: كنت في كرواتيا قبل عام او عامين، و قال لي رئيس مركز الالغام الارضية الكرواتي بأنهم ذهبوا الى قرية حيث دارت معارك طاحنة. كانت مغطاة بالغابات الكثيفة، مما جعل عملية ازالة الالغام اكثر صعوبة. طلبوا من كل الشخص قائلين، ايها الناس يا من كنتم تتقاتلون، اخبرونا اين هي الالغام. لم يتقدم اي شخص. بعد بضعة اسابيع ذهب رجل الى الغابة لجمع الحطب، وطء على لغم و فقد كلتا ساقيه. بعد فترة قصية من ذلك، جاء ابوه الى مركز ازالة الالغام وقال بان الرجل الذي فقد ساقيه كان ابنه. و عندما كان يفكر حول مكان الحادث، ادرك بان تلك كانت الالغام التي زرعها هو و جنوده. " لو اني جئت اليكم عندما طلبتم المساعدة فقد لا يفقد ولدي ساقيه." و اضاف" الان سأعلمكم عن اماكن وجود الالغام كي لا يعاني ابن شخص آخر".

ترجمة فاروق السعد
عن نيوزويك